بحوث ودراسات

معضلات العلاقات التركية – الاوروبية

الدكتور
نزار عبد اللطيف اسماعيل(*)

المقدمة

خلال الحرب الباردة الطويلة، كان يجمع بين تركيا واوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية هدف أمني مشترك تمثل في حماية انفسهم وقيمهم ومصالحهم الحيوية من الخطر الشيوعي عبر التحالف الاستراتيجي في اطار حلف شمال الاطلسي –المناتو، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف تعميق وتطوير العلاقات بينهم في كافة المجالات وخاصة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

مع نهاية الحرب الباردة استمرت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية على ما كانت عليه، بل انها تطورت الى حد اصبحت فيه تركيا احدى الحلقات المهمة في الاستراتيجية الامريكية الكونية، وبصورة تمت خارج اطار العلاقات الاطلسية، اما مع اوربا الغربية التي حققت حلمها الوحدوي بموجب معاهدة ماسترخت عام ١٩٩١ فقد تغير كل شيء، وبدأت تطفح على السطح حالات من التوتر والتأزم في العلاقات الاوربية–التركية تعيد الى الاذهان علاقات اوربا بالدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لقد كان وراء هذا التردي في العلاقات التركية–الاوربية قضايا عدة بعضها داخلية تتعلق بمستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي الداخلي في تركيا، وسعي الاتحاد الاوربي للتوسع نحو شرق اوربا وتكوين هويته السياسية والامنية المستقلة، وبعضها خارجي يتعلق بأختلاف المصالح والاهداف الامنية وغير الامنية بين تركيا والاتحاد الاوربي سواء في اوربا او في المناطق الحيوية المحيطة بها كمناطق البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، لذلك فأن دراسة هذه القضايا تعتبر من اهم اشكاليات العلاقات الدولية والاقليمية المعاصرة.

ان هدف هذه الدراسة هو اكتشاف اسباب وحيثيات هذه القضايا العالقة بالاعتماد على منهج التحليل التاريخي المقارن، وتبعا لذلك افرد لكل قضية حقل خاص وعلى النحو التالي:–

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

اولاً: قضية عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي.
ثانياً: قضية الدور التركي في مشاكل البلقان.
ثالثاً: قضية العلمانية وحقوق الانسان.
رابعاً: قضية الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط.

اولاً:قضية عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي

لعبت تركيا خلال الحرب الباردة دوراً حيوياً في حماية الغرب عموماً واوربا خصوصاً من التهديدات الفعلية للاتحاد السوفيتي السابق وحلف وارشو المنهار، اذ كانت تمثل خط الدفاع الجنوبي الشرقي لحلف الاطلسي من جهة منطقة البلقان، ولكن حتى في ذلك الوقت، كانت ستراتيجية الحلف الدفاع عن قلب او مركز اوربا المتمثل بفرنسا والمانيا الغربية قبل الوحدة، ولهذا اهمل الحلف دور تركيا المهم التي لولاها لاستطاع الاتحاد السوفيتي تحريك الـ٢٤ فرقة من فرقه العسكرية المواجهة لتركيا ووضعها امام مركز اوربا، والاكثر من ذلك ان الاتحاد الاوربي رفض ضم تركيا الى عضويته وقبل عضوية اليونان واعتبرها جزء من هويته السياسية والامنية والاقتصادية والقيمية رغم ان اليونان هي في كل الحسابات دولة غير اوربية، وتبعاً لذلك صرح رئيس الوزراء التركي السابق تركوت اوزال في ١٩٨٩/٩/١٧ وقبل اسابيع فقط من تدمير جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، مخاطباً البرلمان الاوربي لمجلس اوربا "بأن تركيا شاركت في الدفاع عن الغرب مدة اربعين عاماً ضد الشيوعية، لذا فهي جديرة بالانضمام الى الاتحاد الاوربي وقطف ثمار ازدهاره الاقتصادي ونموه"[٦]، بيد ان ما حدث بعد عام ١٩٨٩وسع الفجوة بين تركيا واوربا، وجعل فكرة كونهما معاً ضمن هوية واحدة ونظام أمني مشترك مجرد خيال، وتعود اسباب ذلك الى ما يلي:

١. اختلاف الاهتمامات الامنية والسياسية بين اوربا وتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، فجميع المؤشرات تدلل ان الاتحاد الاوربي مهتم بأمنه فقط، اي في اقامة هوية سياسية وامنية ودفاعية اوربية خالصة بعيدة عن الارادة الامريكية وعن المشاكل الامنية والسياسية في المناطق القريبة من اوربا وخاصة منطقة اشرق الاوسط التي تقع فيها تركيا، دون ان يعني ذلك ان الاتحاد لا يهتم بهذه المشاكل التي قد تؤثر على امنه من قريب او بعيد ويسعى الى احتواؤها عبر اقامة شراكة مع دول الشرق الاوسط المتوسطية، والمفارقة الغربية هنا هي ان الاتحاد يقر بأهمية الدور التركي في اقامة هذه الشراكة واحتواء هذه المشاكل بل ويعتبر تركيا الجسر الذي يربطه اقتصادياً بدول الشرق الاوسط، ولكنه يرفض قبول انقره في عضويته خشية من انتقال مشاكل

هذه المنطقة اليه قبل ان يستكمل هويته الامنية المستقلة، او خشيته من ان تنتقل اليه مشاكل تركيا مع الدول المجاورة لها كالعراق وسوريا وايران. اما تركيا فترى ان الامن والاستقرار في اوربا لايستتب الا من خلال استتباب الامن والاستقرار في الشرق الاوسط وتشاطرها في ذلك الولايات المتحدة الامريكية[٢].

٢. قرار الاتحاد الاوربي بضم عشرة دول من وسط وشرق اوربا الى عضويته، بدعوى ان انضمامها يعزز من أمن اوربا واستقرارها ويسهل من عملية بناء هويتها السياسية والامنية المستقلة، وقد ضم فعلا خمسة دول هي، التشيك، استونيا، هنغاريا، بولندا، سلوفانيا، اما بلغاريا ولاتيفيا، ولتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، فيجري التفاوض على ضمها بالاضافة الى قبرص، وقد امتعضت انقره كثيرا من هذا القرار لسببين اولهما، ان الاتحاد الاوربي اعطى الافضلية لطلبات انضمام هذه الدول واهمل جميع طلباتها السابقة، مما يعني استخفاف الاتحاد بمكانتها وعدم تقديره لمواقفها التاريخية في خدمة الامن الاوربي، او كونها افضل شريك تجاري له[٣]، وثانيهما، ان الاتحاد راعى مصالح اليونان في قبول التفاوض لضم قبرص على حساب المصالح التركية، رغم ان قبرص ما زالت مقسمة، وان كثير من دول الاتحاد يشعرون بعدم جدوى انضمامها هذا، لان ذلك سيعقد المشكلة بين اليونان وتركيا، وينقلها الى داخل اروقة الاتحاد الذي يحاول الابتعاد عنها قدر المستطاع[٤]، هذا وقد دفع هذا القرار الى قيام تركيا بتجميد علاقاتها مع الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٨[٥].

٣. اختلاف النظرة بين اوربا وتركيا بخصوص روسيا الاتحادية، فروسيا لم تعد بنظر اوربا خطرا فعليا وتقليديا يهدد أمنها وقيمها بعد التحولات السياسية والاقتصادية التي جرت فيها، وبعد ان سحبت جميع قواتها عدة الاف من الكيلومترات الى الوراء، اما تركيا فأنها ما زالت تخاف من المطامع الروسية، ولديها تاريخ طويل في ذلك منذ عهد الدولة العثمانية، كما ان قواتها اقرب اليها بكثير من اوربا، اذ تشعر تركيا ان قيام روسيا بسحب قواتها من منطقة وسط وشرق اوربا سيتيح لها مرونة اكثر لتحريكها نحو الجنوب خاصة وانها تعاني مشاكل عرقية ودينية في القوقاز والشيشان، ويبدو ان بعض دول آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية وبعض دول رابطة الكومنولث المستقلة تشاطر تركيا في هذه المشاعر مثل مولدافيا واذربيجان واكرانيا، وجورجيا، ومما يؤكد ذلك رغبتها في الانضمام الى حلف الناتو

ليحميها من اي خطر روسي قد يقع عليها في المستقبل.

٤. استخدام الاتحاد الاوربي في تبريراته للتوسع نحو الشرق وضم دول وسط وشرق اوربا اليه بالاضافة الى قبرص مصطلح المجتمع الامن "Security Community" ويقصد به مجموعة دول ذات انظمة دستورية متشابهة، وتقع في رقعة جغرافية معينة، ولا تستخدم القوة او تهدد بها لحسم الخلافات بينها، او تستخدم القوة لحسم مشاكلها الداخلية، وقد انتقدت تركيا هذا المصطلح، على اعتبار ان الغرض منه استبعادها من عضوية الاتحاد بحجمه انها دولة شرقية اسلامية تختلف في نظامها وتطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن مجموعة الدول التي يضمها هذا المصطلح، كما انها تنتهك حقوق الانسان وتستخدم القوة او تهدد بأستخدامها في علاقاتها مع الدول المجاورة لها[٦]، وهذا ما دفع مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي السابق الى التصريح في اعقاب انعقاد قمة الاتحاد في اللوكسمبورغ عام ١٩٩٧ الى "ان المانيا ودول اخرى تسعى الى تحويل الاتحاد الاوربي الى نادي مسيحي يستبعد تركيا التي يشكل المسلمون الاغلبية الساحقة لسكانها"[٧].

على اية حال فلقد اخذت الولايات المتحدة الامريكية تشعر بالقلق جراء تردي العلاقات بين تركيا واوربا بسبب قضية العضوية ووصلت الى قناعة بأن هذا التردي ربما يدفع تركيا الى اتخاذ قرار خطير بالانسحاب من عضوية حلف الناتو تحت شعار عدم تقدير الغرب لخدماتها السابقة في حماية امنهم ومصالحهم ضد التهديدات الشيوعية، ولهذا سعت الى معالجة قضية العضوية بثلاث طرق اولها، تعميق دور تركيا في الاستراتيجية الامريكية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وثانيهما دفعها للتحالف الستراتيجي مع اسرائيل عام ١٩٩٦ لكي يكون لها دور مميز في مواجهة التهديدات التي تهدد المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وثالثهما، الضغط على الاتحاد الاوربي من اجل مراعاة الحساسية المفرطة التركية بشأن العضوية وقد استجابت دول الاتحاد لهذا الضغط، فوافقت على جعل تركيا عضو مشارك في اتحاد غرب اوربا الذي يعتبر الجناح العسكري للاتحاد الاوربي[٨]، والعضو المشارك وان كان غير كامل العضوية في هذا الجناح، الا انه يستطيع المشاركة في جميع فعالياته ومناوراته العسكرية ووضع الخطط الحربية فيه ووضع قراراته، وقد رحبت تركيا بهذا القرار الاوربي وفسرته على انه يمثل رغبة الاتحاد الاوربي في جعل انقره حليف عسكري قوي له وجزء من مخططاته الامنية والدفاعية[٩]. ومع ذلك ستبقى

تركيا طامحة في نيل عضوية الاتحاد الاوربي والتمتع بالامتيازات التي تمنحها هذه العضوية، وربما لهذا السبب ستتفجر هذه القضية في المستقبل خاصة اذا قرر الاتحاد فعلا ضم قبرص اليه قبل حسم الخلافات التركية-اليونانية على هذه الجزيرة المهمة الواقعة في وسط البحر الابيض المتوسط...

ثانياً: قضية الدور التركي في مشاكل البلقان:

لتركيا دور وارتباط تاريخي عميق في مشاكل البلقان منذ أيام السيادة العثمانية على هذه المنطقة، بل وكثيراً ما كانت هذه المنطقة ثغرة في خاصرة الدول العثمانية وسبباً لتدخل الدول الاوربية الاستعمارية في شؤونها بغية تقسيمها فيما بينهم، ومثال على ذلك تدخل الدول الاوربية في الثورة اليونانية عام ١٨٢٥، وفي ثورات القوميات السولاقية عام ١٨٧٥ التي انتهت بعقد مؤتمر برلين الاستعماري عام ١٨٧٨، حيث قسمت منطقة البلقان بين النفوذ الروسي في الجبل الاسود والصرب والنفوذ النمساوي في بلغاريا ورومانيا، فضلاً عن ارغام الدولة العثمانية على الاعتراف بالمصالح الاستعمارية البريطانية في مصر وقبرص، والمصالح الاستعمارية الفرنسية في تونس والجزائر(١٠).

بعد اندحار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى دخلت تركيا خليفة هذه الدولة في صراع ونزاع مرير مع اليونان من اجل السيطرة ومد النفوذ على جزر بحر ايجه وقبرص الاستراتيجية الواقعة في هذه المنطقة، وخلال سنوات الحرب الباردة استطاع شركاء هاتين الدولتين في حلف شمال الاطلسي ان يخففوا نسبياً من حدة هذا الصراع والنزاع كي لا يؤثر على الاستراتيجية الدفاعية للحلف بوجه التهديدات السوفيتية، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تصاعدت حدة هذا الصراع والنزاع بشكل هدد وحدة الحلف مما جعله يتدخل وبنفس عن الازمة عبر تقسيم قيادته في جنوب شرق اوربا الى قيادتين لاغراض سياسية بحته، قيادة القسم الجنوبي في لاريسا في اليونان، وقيادة القسم الجنوبي الشرقي في ازمير في تركيا.

لقد انتقلت وامتدت رياح هذا الصراع والنزاع ايضاً من محيط العلاقات الاطلسية الى محيط العلاقات الاوربية، حيث تأثر الاتحاد الاوربي بموقف السياسة اليونانية الرافض بشدة قبول عضوية تركيا في الاتحاد قبل تسوية مشاكلها مع اليونان، فضلا عن ان الاتحاد نفسه يخشى كما اشرنا سابقاً من ان قبول عضوية تركيا قد يسبب انشقاقات داخلية فيه تحت تأثير اعتبارات صراعها ونزاعها مع اليونان ربما تعرقل مسيرته في استكمال بناء الوحدة الاوربية وسياسته في التوسع نحو الشرق وبناء هوية سياسية وامنية مستقلة، وتبعا لذلك سعت انقره منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي في ان يكون لها حظور ودور متميز

في حل وحسم مشاكل منطقة البلقان المتفجرة في ذلك العقد لكي تجلب الاهتمام الاوربي اليها، وتخلق لدى الاتحاد الاوربي ادراكا بأنها دولة لا غنى عنها لحماية الامن والاستقرار الاوربي، وهكذا سمحت لحلف شمال الاطلسي بأستخدام قواعدها الجوية لضرب مواقع الصرب والكروات اثناء حرب البوسنة والهرسك عام ١٩٩٣ وشاركت بقوة قدرها ١,٤٦٩ جندي تركي من اصل ١٩,٠٠٠ألف جندي من قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة والتي تولت تطبيق معاهدة دايتون في أعقاب انتهاء تلك الحرب عام ١٩٩٥[١١]، كما انها شاركت بعملية البا ضد الانفصاليين الالبان في مقدونيا بقوة قدرها ٧٠٠جندي تحت قيادة ايطالية لحفظ السلام علم ١٩٩٧، وقد ابدت الامم المتحدة بأن القوات التركية التي شاركت في البوسنة والهرسك وفي عملية البا لم يكن لديها اي مشاكل مع الصرب او المقدونيين وانها كانت ملتزمة بتعاليم عمليات حفظ السلام[١٢]، فضلا عن ان انقره التزمت رسمياً بعدم التصريح بأي شيء يمكن ان يفسره الاوربيين على انها تؤيد قيام دولة اسلامية في البوسنة والهرسك او دولة البانية مسلمة منفصلة عن مقدونيا كي لا تبدو متناقضة مع نفسها بصدد موقفها الرافض لقيام دولة كردية في جنوب تركيا[١٣]، رغم ان الرأي العام التركي يتعاطف بشدة مع مسلمي البلقان ويدعو الحكومة لتأييد قيام دولة اسلامية هناك، وفوق هذا وذاك فقد مدت تركيا يد المصالحة مع بلغاريا بعد برود في العلاقات منذ حقبة الثمانينات من القرن الماضي نتيجة امتناع صوفيا على دفع الرواتب التقاعدية للموظفين الاتراك الذين تم طردهم عام ١٩٨٠، كما انها وافقت على انشاء طريق سريع يربط كل من اسطنبول في تركيا وصوفيا في بلغاريا وسكوبي في مقدونيا وتيرانا في البانيا[١٤]، ولا يعرف حتى الان هل يوشر فعلا ببناء هذا الطريق وهل خصصت له الاموال اللازمة، ولكن سيكون له اذا ما تم انشاؤه تأثير قوي في جنوب البلقان، وسيصبح الطريق التجاري الرئيس بين اوربا الغربية وتركيا.

على اية حال فقد فشلت السياسة التركية في البلقان بخلق ادراك لدى الاتحاد الاوربي بأهمية تركيا في الامن والاستقرار الاوربي تمهيداً لضمها الى عضويته، فكثير من دول الاتحاد تتهم تركيا بأنها هي التي زودت مسلمي البوسنة والهرسك بالاسلحة التي ساعدتهم على تفجير الحرب الاهلية عام ١٩٩٣[١٥]، كما ان دول الاتحاد تتهم الولايات المتحدة الامريكيةبأنها هي التي اوعزت لتركيا بتزويد الجيش البوسني الفدرالي بالاسلحة والمعدات بعد معاهدة دايتون وكذلك بالخبراء العسكريين الاتراك بغية تدريبه وبناءه، وفعلت نفس الشيء مع الجيش الالباني بغية اعاقة نجاح الاتحاد في اقامة هوية امنية ودفاعية مستقلة عن واشنطن وحلف الاطلسي[١٦]، رغم ان التحليل لا

يستبعد بأن يكون غرض هذا التصرف الامريكي-التركي هو لابعاد اي نفوذ ايراني على مسلمي منطقة البلقان، خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان مسلمي البلقان لا ينظرون لتركيا كدولة اسلامية، فقد رفض رئيس البوسنة عزت بيجوفك زيارة قبر كمال اتاتورك لانه حظم الاسلام داخل الدولة التركية(١٧).

ان اكبر دليل على فشل الدور التركي في تحقيق اغراضه من البلقان، هورفض الاتحاد الاوربي بقبول عضوية تركيا في قمة اللوكسمبورغ عام ١٩٩٧ وابداءه الاستعداد للتفاوض من اجل ضم قبرص اليه، ثم قيام اتحاد غرب اوربا بتشكيل قوة التدخل السريع الاوربية والقوة البحرية الاوربية من دول فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال من اجل التدخل لحسم الازمات التي تهدد الامن الاوربي في منطقتي البلقان والشرق الاوسط، دون استدعاء تركيا للمشاركة فيها وتقدير قيمتها الستراتيجية كجسر حيوي يربط الاتحاد الاوربي بهاتين المنطقتين....

ثالثاً: قضايا العلمانية وحقوق الانسان

كان تصور الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية خلال الحرب الباردة، بأن نموذج الدولة العلمانية التركية-كما اسسه كمال اتاتورك- هو النموذج الذي سيتسع وينتشر بين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وعندئذ تستطيع القوى الغربية ادامة مصالحها الحيوية في هذه المنطقة دونعقبات وازمات، وهذا ما دفع تلك القوى على اقامة علاقات جيدة مع تركيا في كافة المجالات، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة اصبحت الولايات المتحدة الامريكية واوربا اكثر واقعية، ووجدت ان نموذج الكمالية لم يفشل في الانتشار بين دول الشرق الاوسط فحسب، بل اضحى اقل اثارة واقل ثبات حتى داخل تركيا نفسها، والدليل على ذلك شيوع الاضطرابات الداخلية فيها، ونجاح حزب الرفاه الاسلامي المعارض للعلمانية في الحصول على نسبة ٢١% من اصوات الناخبين في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦، مما جعل رئيسه اربكان يشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق المستقيم في حزيران عام ١٩٩٧، ورغم ان حزب الرفاه قد تم اغلاقه بأمر من المحكمة الدستورية في العام ١٩٩٨، فأن التحليل لا يستبعد ان تشهد تركيا في المستقبل حالات مماثلة طالما ظل نموذج الكمالية في انحدار وتراجع مستمر.

على اية حال فان دول الاتحاد الاوربي ترى في النموذج العلماني الاتاتوركي مثلين لا يشجعان اطلاقاً على ضم تركيا لهويتهم الامنية والسياسية وقيمهم مفاهيمهم الحضارية، وهما دور الجيش في الحياة السياسية التركية، والموقف من قضية حقوق الانسان، فالنسبة للجيش فأن دوره هو لحماية الدستور، وتحديث البلاد وتوجيهها نحو الغرب، ونقطة اتصال قوية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية واوربا عبر حلف شمال

الاطلسي، ولكن مثل هذا الدور وتدخل الجيش المستمر في الحياة السياسية التركية كما حدث في الاعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧، امر غريب على الحياة السياسية الاوربية ومبادئ الديمقراطية الغربية، واذا كانت اوربا قد تحملت واغمضت عينها عن هذا الدور المنافي للديمقراطية خلال الحرب الباردة لاغراض استراتيجية تتعلق بأهمية تركيا في الدفاع عن الامن الاوربي بوجه التهديدات السوفيتية السابقة، فأن الوضع تغير بعد انتهاء تلك الحرب، وبدأت اوربا ترفض مثل هذه الاوضاع غير الطبيعية.

اما بصدد حقوق الانسان، فقد يغض الاوربيون الطرف عن فشل النظام الاتاتوركي في ايجاد اطار عملي يستطيع استيعاب عمل الحركات الاسلامية داخلة، لان موقفهم من الاسلام يسير ضمن الموقف الغربي العام كما حددته نظرية صموئيل هنتنغتون حول صدام الحضارات، بيد ان الامر يختلف بخصوص حقوق الاقليات العرقية ولاسيما الاكراد، فهؤلاء يبلغ عددهم داخل تركيا ١٣مليون نسمة، ويشكلون ٢٠% من مجموع السكان واكثر من نصف اكراد العالم، ومشكلتهم قديمة منذ ايام الدولة العثمانية، ويعالجها الاتراك اليوم بالبطش والقوة كما فعل العثمانيون سابقاً، بل ان هذه المشكلة تعقدت بعد الحرب العالمية الاولى، حيث كانوا يعيشون تحت سيطرة نظام عثماني واحد، واصبحوا ينتمون اثر انهيار الدولة العثمانية في الحرب الى ثلاثة بلدان مختلفة-تركيا سوريا العراق- وكل بلد له طريقته الخاصة في التصرف بمشكلتهم، فضلا عن ذلك فأن الاكراد انفسهم لا يعرفون ماذا يريدون-دولة مستقلة ام حكم ذاتي، وكل ما برز منهم هو قيام حزب العمال الكردستاني PKK ذو الافكار اليسارية بقيادة حركة مسلحة منذ عام ١٩٨٤ ضد ما اسماه الطغيان او الاستبداد التركي، وهي الحركة التي خفت حدتها عندما استطاع النظام التركي القبض على زعيمها عبد الله اوجلان في ايطاليا عام ١٩٩٧، ثم قيام هذا الزعيم بالطلب من اعضاء حركته تسليم اسلحتهم عام ١٩٩٨ كمقايضة مقابل عدم اعدامه.

قد لا يتعاطف الاوربيون مع الافكار اليسارية لحزب العمال الكردستاني، ولكنهم لا يرحبون اطلاقاً- فيما عدا بريطانيا-بعمليات الغزو والذبح المنتظمة التي يقوم بها الجيش التركي في جنوب تركيا وشمال العراق ضد ما تبقى من افراد ومقاتلي هذا الحزب، ولذلك فانهم فتحوا ابوابهم امام الاكراد وسمحوا لهم بأقامة تجمعات سياسية، وبث برامج تلفزيونية تؤيد قضيتهم، بل حتى انهم وافقوا على النظر في قضايا انتهاك حقوق الانسان التي رفعها الاكراد امام المحكمة الاوربية التابعة للاتحاد الاوربي[١٨]، وبصورة مختصرة فأن الاوربيين لا يستوعبون اصرار النظام العلماني

التركي على عدم طرح اي نوع من الحلول السياسية لمشكلة الاكراد تتناسب مع مفاهيمهم الديمقراطية، مما شكل قيداً عليهم في ضم تركيا الى هويتهم الحضارية..

رابعاً: قضية الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط.

هناك اختلاف جوهري واضح بين نظرة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي حول مشاكل منطقة الشرق الاوسط ودور تركيا فيها، فبينما تنظر واشنطن اليها على انها مشاكل سياسية وامنية وعسكرية تهدد مصالحها الحيوية في هذه المنطقة، مثل احتمالات فشل عملية التسوية بين العرب واسرائيل، مثل اسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية في بعض دول المنطقة المعادية لها، وشيوع ظاهرة الارهاب والاصولية الاسلامية، فأن دول الاتحاد الاوربي تتعامل مع المنطقة من اجل الحصول على اهداف اقتصادية وتجارية قصيرة الامد، وليست اهداف استراتيجية، وفي حين ترى واشنطن ان تركيا حليف استراتيجي لها لا غنى عنه في احتواء هذه المشاكل، فأن دول الاتحاد لا ترى اية ضرورة استراتيجية للتحالف مع تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي وان كانت تقدر قيمة تركيا ودورها في احتواء هذه المشاكل التي يمكن ان تهدد الامن الاوربي من قريب او بعيد، وان تركيا معرضة اكثر من غيرها للتهديد بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، لكنها ترى في التحالف مع تركيا مقدمة لضمها الى عضوية الاتحاد الاوربي[١٩].وهو ما ترفضه دول الاتحاد للأسباب التي ذكرناها في قضية العضوية.

على العموم، فقد سعت انقره في السنوات الماضية الى انتهاج سياسة شرق اوسطية تقترب في بعض جوانبها من سياسة الاتحاد الاوربي في هذه المنطقة، وتهدف الى زرع ادراك لديه بأنها ليست منقادة تماما للارادة والمصالح الامريكية، ويبدو ذلك واضحا من مواقفها ازاء العراق وايران، فهي تمتلك علاقات اقتصادية بحته مع العراق وبالتالي ترغب في رفع الحصار عنه، ولا ترحب بسياسة واشنطن ولندن الرامية لتغيير الحكم فيه او زيادة وتوسيع منطقة الحضر في شماله خوفا من ان يؤثر ذلك على اكراد تركيا، ورغم ان الطائرات الحربية البريطانية والامريكية مستمرة في العدوان على العراق من الاراضي التركية، الا ان هذا التصرف يعبر عن رغبة المؤسسة العسكرية التركية وليس المؤسسة السياسية والرأي العام التركي، وعليه فأن هناك تشابه وتقارب بين موقف تركيا وسياسة الاتحاد الاوربي في هذه المنطقة.

اما بصدد ايران فأنه لا احد في تركيا يتعاطف مع تشدد واشنطن مع طهران لاسيما بعد انتخاب خاتمي المعتدل رئيسا للجمهورية كما ان انقره تحاول اغراء دول الاتحاد الاوربي لنقل النفط الايراني ونفط منطقة القوقاز

واسيا الوسطى عبر اراضيها بشروط وفوائد مقبولة وضمانات امنية، لكي ثبت انها الجسر الذي يربط اوربا بمنطقة الشرق الاوسط والمناطق القريبة منها(٢٠)، فضلاً عن انها رحبت بأندحار السناتور الامريكي المتشدد ضد ايران "d-Amato" عام ١٩٩٨، على امل ان يخفف ذلك من العقوبات الامريكية المفروضة عليها(٢١).

لم تؤدي هذه السياسة التركية الشرق اوسطية الى اقناع الاتحاد الاوربي بأهمية تركيا ودورها في حل مشاكل الشرق الاوسط على امل ان تكون حليفاً استراتيجياً للاتحاد في هذه المنطقة، ولا يعود ذلك الى موقف الاتحاد من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في تركيا فحسب، بل لانه حذر من علاقات تركيا المتأزمة مع بعض دول هذه المنطقة مثل سوريا والعراق على المياه والقضية الكردية، اذ يخشى الاتحادان التحالف مع تركيا او ضمها لعضويته قد ينقل اليه هذه المشاكل، فضلاً عن انه غير مرتاح للتحالف التركي-الاسرائيلي عام ١٩٩٦، لانه قد يسيء الى علاقاته مع اصدقاءه العرب ويضع عقبات لمشروعهم في اقامة شراكة مع الدول العربية المتوسطية(٢٢).

خاتمة واستنتاجات

لاشك في ان هناك قضايا اخرى من شأنها ان تقلل من حماس ورغبة الاتحاد الاوربي في ضم تركيا الى عضويته ونظامه الامني الاقليمي وهويته الحضارية او ان تكون حتى حليفاً استراتيجياً له في المناطق الحيوية القريبة من اوربا مثل مناطق البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، ومن بين تلك القضايا، الانتقادات التي يوجها الاتحاد لانقره بخصوص استخدام المهاجرين والفارين السياسيين لاراضيها من اجل العبور الى اوربا، بصورة ادت الى تكاثر اعدادهم واخذوا يهددون الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول الاوربية نظراً لما يحملونه من افكار سياسية متطرفة سواء كانت يسارية او دينية، كما يأخذ الاتحاد على تركيا السماح لتجار المخدرات بجلب الافيون والمورفين من افغانستان ومناطق آسيا الوسطى وتمريره الى اوربا عبر اراضيها، وفي هذا الصدد يوجد داخل الاتحاد الاوربي رأيان، اولهما، ان ضم تركيا الى عضوية الاتحاد سيجعل عبور المهاجرين والفارين وتجار المخدرات الى اوربا اكثر سهولة، وثانيهما، ان هذا الانضمام سيرهق الاتحاد ويدفعه لاتخاذ اجراءات حازمة لاحتواء هذه القضية، وبالتالي قد ينصرف عن الاهتمام بمشروعه للتوسع نحو الشرق وبناء سياسته وهويته الامنية المستقلة، لذا فأن افضل خيار له هو الاستمرار في موقفه الرافض وضم تركيا الى عضويته.

على اية حال فأن جميع القضايا التي اعاقت تطور العلاقات التركية-الاوربية حتى الان او في

المستقبل ناتجة بسبب سوء فهم متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة من قبل تركيا والاتحاد الاوربي معاً، وخصوصاً قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والامن في اوربا والمناطق القريبة منها مثل منطقتي البلقان والشرق الاوسط، كما ان هذه القضايا ناتجة بسبب اختلاف الرؤيا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي حول قيمة تركيا بعد الحرب الباردة سواء في تطورها السياسي الداخلي ودورها الاستراتيجي الامني، ونزاعها مع اليونان على قبرص، فواشنطن تنظر لتركيا مثلما كانت تنظر اليها في سنوات الحرب الباردة، اي تريدها ثابتة وقوية وقادرة على حماية المصالح الغربية، ومن ثم تكون ديمقراطية ومحترمة لحقوق الانسان، ولهذا تتمسك بشدة في عضويتها في حلف شمال الاطلسي وتعتبر هذه العضوية بمثابة تركيتها للانضمام الى الاتحاد الاوربي على اساس وحدة الامن الاوربي والاطلسي، كما انها تريد ان تنقل قضية صراعها مع اليونان داخل الاتحاد الاوربي وليس في اطار حلف الاطلسي بغية المحافظة على وحدة الحلف ومشروعه في التوسع نحو الشرق.

اما الاتحاد الاوربي، فأنه يريد من تركيا ان تكون ديمقراطية اولاً ثم قوية وثابتة، لان سياسته تهتم بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، ولان جميع دولة تفتخر بممارساتها ومؤسساتها الديمقراطية، كما انه في مجال الامن لا يهتم الا بأمنه وفي كيفية تحقيق انسجام بين هويته الامنية المحتملة والسياسات الخارجية لدول اوربا الشرقية التي يسعى لضمها اليه، ولهذا نجدهلا يتمسك بشدة في عضوية تركيا في حلف الاطلسي خاصة بعد زوال الخطر الشيوعي عن اوربا، بل انه اخذ ينظر لهذه العضوية بمثابة الجسر لتمرير سياسة واشنطن الابتزازية لضم تركيا لعضويته، وما يعنيه ذلك من انتقال صراعاتها مع الدول الاخرى داخل اورقته وخاصة صراعها مع اليونان حول قبرص.

وتبعاً لما تقدم فلم يعد امام تركيا سوى خيار الموازنة الستراتيجية في علاقاتها بين اوربا والغرب من جهة ومحيطها الاسيوي والاسلامي من جهة اخرى، اي انها لن تلجأ الى حد القطيعة النهائية في علاقاتها مع اوربا والغرب لان في ذلك اضرار بمصالحها الاقتصادية والتجارية، ولكنها ستعمل على تعويض فشلها في كسب هوية الاتحاد الاوربي ومؤسساته السياسية والامنية بتقوية علاقاتها مع الدول المجاورة لها، حيث تشير جميع الدلائل على انها اخذت تعتمد فعلاً هذا الخيار مثل مساعيها لتكوين كتلة اقتصادية وحضارية مع دول اسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية واغراؤها بتسويق نفطها عبر الاراضي التركية، فضلاً عن ان هذا الخيار فيه مكنه للتنفيس عن ازمة الهوية الحضارية التي اخذت تعيشها منذ انتهاء الحرب الباردة بعد ان اخذت قطاعات واسعة من الشعب التركي

ترفض ارتباطها المطلق بأوربا والغرب وتطالب النخب السياسية الحاكمة بفك ارتباطاتها بالمؤسسات الغربية....

---

[1]I-Lesser, Bride or Barrier Revisited: Turkissh security Relations with The West; publication by washington institute For Near East Policy; Ed, A-Markovsky and S-Sayari (in print), 1998, p35.

[2]I- Lesser, Ibid, p36.

[3]I- Lesser, Ibid, p37.

[4]Richard Holbrook, To End a war, Newyork, Random House, 1998, P103.

[5] رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٢، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٣٤.

[6] حول مفهوم مصطلح المجتمع الامن انظر:
K-W-Deutch et al; Politcal community and The Nort Atlantic Area, Princeton universoiy, Press, 1957, P5.

[7] نقلاً عن: رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا، مصدر سابق، ص٢٣٥.

[8]F-S-Larrabee, us and European policy toward Turker and The caspian Basin; In R-D-Blakwill and M-sturmer ceds), Allies Divided: transatlantic Policies for The Greater middle East, Cambridge mass, MIt press, 1997, p169.

[9]F-S- Larrabee, Ibid, p169.

[10] لمزيد من المعلومات انظر:
كاظم هاشم نعمه، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص ص ١٣١-١٦٧.

[11]David Owen, Balkan odyssey, Victor Gollancz, London, 1995, p113.

[12]J-Pettifer, The Turkish Labyrinth: Atatork and The New Islam, Penguin Book, London , 1998, p-83.

[13]J-Pettifer, The turkish Labyrinth, Ibid, p129.

[14]J-Pettifer, The Turkish Labyinth, Ibid, p128.

[15]David Owen, Balkan Odyssey, Ibid, p114.

[16]H-Daci, Albanian Army and Regime changes, Harmonie paper No3, Groningen centre For European Security studies, 1998, p78.

[17]J-Pettifer, the tyrkish Labyinth, Ibid, p127.

[18]Cevik Bir, Speech on New security Architecture Turkey and Europe in The 21 Century, in FBIS Daily Report, 26 June 1998, p177.

[19]Cevik Bir, Speech on New security, Ibid, p178.

[20]H-Kramer and F-Muller, Relations with turkey and The Caspian Basin Countries, In Black will and Sturmer, Allies Divided, pp-192.

[21]Strategic Survey 1997-1998, International Institute Studies, London, Oxford university press, 1998, p24.

[22]I-Lesser, Bridge or Barrier, Ibid, p36.